تجاوباً مع الاتصالات الأميركية.. تريث تركي في منبج و«درع الفرات» و«سورية الديمقراطية» يركزان على داعش

اتفاق «غير رسمي» لوقف إطلاق النار بين تركيا و«حماية الشعب»

الوطن- وكالات

تمكنت واشنطن من التوصل إلى وقف إطلاق نار بين تركيا ووحدات حماية الشعب ذات الأغلبية الكردية بعد توتر امتد على طول الحدود السورية التركية وتركز حول منبج وجرابلس. وبرزت مؤشرات على مرونة تركية تجاه الجهود التي تقودها الولايات المتحدة من أجل تدبير حل لمعضلة منبج، وذلك في حين انسحب عناصر «مجلس جرابلس العسكري» التابع لـ«قوات سورية الديمقراطية» التي تشكل «وحدات حماية الشعب» الكردية عمودها الفقري إلى نهر الخابور.

مع ذلك لم تتخل أنقرة عن هدفها من العملية، وهو إلغاء «وحدات حماية الشعب» كعامل عسكري على الساحة السورية أو على الأقل حرمانه من الدعم الأميركي.

وبدوره، «حزب الاتحاد الديمقراطي» الكردي وملحقاته وأبرزها «الوحدات»، حافظ على نفس تصعيدي ضد تركيا وعمليتها «درع الفرات». وفي هذا السياق، عقد المجلس التأسيسي لما يسمى «فيدرالية الشمال» اجتماعاً أمس من أجل استكمال المشروع الذي يضرب على وتر حساس لدى كل من سورية، إيران، العراق وأيضاً تركيا. ونقلت قناة «العربية» المملوكة سعودياً عن مسؤول أميركي، حديثه عن «التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار بين تركيا ووحدات الحماية الكردية».

من جانبها نقلت وكالة «أ ف ب» لأنباء عن الكولونيل جون توماس المتحدث باسم القيادة الأميركية الوسطى «خلال الساعات الماضية تلقينا تأكيداً بأن جميع الأطراف المعنية ستتوقف عن إطلاق النار على بعضها البعض وستركز على تهديد داعش»، مؤكداً أن «هذا اتفاق غير رسمي يشمل اليومين المقبلين على الأقل، ونأمل في أن يترسخ».

وعلى الأرجح أن يلي هذا الاتفاق انسحاب الوحدات الكامل من منطقة غرب الفرات باتجاه شرق النهر، وتعديل اتجاه الحملة التركية «درع الفرات نحو المناطق الواقعة بين جرابلس والراعي. ولا تزال هذه المناطق خاضعة لسيطرة داعش. ولم يعرف بعد مصير بقية «قوات سورية الديمقراطية» الموجودة في مدنية منبج وما إذا كانت ستنسحب من هناك أم ستظل ويدخل إلى جانبها عناصر من المليشيات المتحالفة مع تركيا. واعتبرت صحيفة نيويورك تايمز الأميركية الحرب من أجل منبج قتالاً بين وكلاء وزارة الدفاع الأميركية (قوات سورية الديمقراطية) من جهة، ووكلاء وكالة المخابرات الأميركية المركزية «سي. آي. إيه» (المليشيات المتحالفة مع تركيا).

وخلال الأيام الماضية، تكثفت الاتصالات العسكرية الأميركية التركية من أجل احتواء الموقف في محيط منبج، وذلك على حين أبدت وزارة الدفاع الأميركية «البنتاغون» تمسكاً قوياً بدعم «قوات سورية الديمقراطية» لمواصلة القتال ضد داعش. وبلغ التوتر بين تركيا وحلفائها و«سورية الديمقراطية» ذروته الاثنين، وانتقل من محيطي مدينتي جرابلس ومنبج شمال حلب، إلى محافظات الحسكة والرقة، ومنطقة عين العرب بريف حلب الشمالي الشرقي.

وأسفرت الاتصالات عن عودة تركيز حملة «درع الفرات» على محاربة تنظيم داعش، وكذلك عن هجوم شنته «الديمقراطية» على قريتين يتحصن فيهما داعش قرب منبج. وذكر الجيش التركي في بيان له، بحسب وكالة «الأناضول» التركية للأنباء، أن مدفعيته استهدفت ٢٠ موقعاً للمتشددين في «شمال جرابلس»، وأن طائرات «التحالف الدولي» الذي تقوده الولايات المتحدة، دمرت ليل أول من أمس أهدافاً لداعش قرب مدينة جرابلس.

وقبل يوم أعلن الجيش التركي أن المليشيات المسلحة السورية التي يدعمها سيطرت على عدة قرى في منطقة جرابلس، قبل أن يشير في بيان له، نقلته وكالة «رويترز» للأنباء، إلى أن «العمليات تتحول الآن إلى المنطقة الغربية من شمال سورية»، أي أنها ابتعدت مؤقتاً عن منبج. وذكرت قناة «سكاي نيوز العربية»، نقلاً عن مصادر عسكرية تركية، أمس أن القوات التركية «تتريث قبل توسيع حملتها ضد داعش والقوات الكردية في شمال سورية، (إلى) منبج».

هذه التطورات عكست تجاوباً تركياً مع دعوة وجهها وزير الدفاع الأميركي آشتون كارتر إلى تركيا من أجل التركيز على قتال داعش وعدم استهداف «الديمقراطية». واعتبر كارتر أن «تركيا أمنت حدودها»، مشدداً على أن بلاده لا تريد مواجهة بين أطراف الحرب على داعش، ووصف الخلافات بين الأكراد والأتراك بـ«التاريخية». وأضاف «لكن المصالح الأميركية واضحة؛ فنحن نريد الحرب على داعش مثلهم تماماً، ونقول لهم تعالوا لنحافظ على أولويتنا». وأكد أن أميركا لن تعدل «إستراتيجيتها الناجحة جداً» في الحرب على داعش، مشيراً إلى أن «الديمقراطية»، «أثبتت فعاليتها في مدينة منبج»، وأن تركيا «شريك في التحالف وحليف فعال للغاية في حلف شمال الأطلسي». وحصر الحديث عن الانسحاب من مناطق غرب نهر الفرات بعناصر «وحدات حماية الشعب» من دون أن يأتي على ذكر «الديمقراطية» التي انتزعت قريتين في محيط منبج من يد داعش. ولا يبدو أن أنقرة بصدد إعطاء الكثير من الوقت لواشنطن من أجل حل مسألة منبج. وتقرر أن يلتقي الرئيس الأميركي باراك أوباما نظيره التركي رجب طيب أردوغان على هامش قمة دول العشرين مطلع الشهر المقبل في الصين. وعلى الأرجح أن يسعى أردوغان إلى تنفيذ هجوم عسكري خاطف على منبج قبل لقائه أوباما.

وأعلن أردوغان مساء الاثنين أن بلاده ستواصل عملياتها في المنطقة إلى أن تزال جميع التهديدات، بما في ذلك تهديد «وحدات حماية الشعب». ولم تمر الجهود الأميركية من دون إثارة غضب المسؤولين الأتراك. وقال وزير شؤون الاتحاد الأوروبي التركي عمر جليك إنه «لا يحق لأحد أن يحدد لتركيا أي تنظيم إرهابي يمكنها قتاله».

من جهته دعا المتحدث باسم الرئاسة التركية، إبراهيم كالن الإدارة الأميركية إلى مراجعة سياساتها الداعمة لـ«الاتحاد الديمقراطي»، مؤكداً سقوط أسطورة أن «وحدات حماية الشعب» هي القوة الوحيدة القادرة على ضرب داعش في سورية، مستشهداً على ذلك بمجرى معركة جرابلس.

واعتبر كالن في مقالة كتبها في جريدة «صباح» التركية أن «الجيش السوري الحر بقليل من الدعم قادر على محاربة داعش وتطهير المناطق التي يسيطر عليها من الإرهاب، كما يمكنه محاربة قوات النظام السوري أيضاً».

وأثمرت الجهود الأميركية عن إعلان «مجلس جرابلس العسكري» عزمه سحب قواته إلى الخط الجنوبي لنهر الساجور (عشرون كلم جنوب مدينة جرابلس)، معللاً قراره بالرغبة في «حماية أرواح المدنيين وحتى لا تكون هناك حجة لمواصلة الضربات على القرى والمدنيين».

تجمع لدبابات وآليات عسكرية تركية داخل الأراضي السورية

أولاند: التوغل التركي في سورية يهدد بمزيد من التصعيد هناك

وكالات

حذر الرئيس الفرنسي فرانسوا أولاند أمس من أن التوغل العسكري التركي في شمال سورية يهدد بتصعيد الصراع ودعا جميع الأطراف لإنهاء القتال والعودة إلى محادثات السلام.

وقال أولاند في لقاء للسفراء الفرنسيين وفق وكالة «رويترز» للأنباء: إنه بعد مرور عام تقريباً على بدء التدخل الروسي دعماً للرئيس السوري بشار الأسد «اختارت تركيا اليوم نشر جيشها على أراض سورية للدفاع عن نفسها ضد داعش، وأيضاً للقيام بعمليات ضد الأكراد الذين يواجهون هم أنفسهم داعش بدعم من التحالف (الدولي). هذه التدخلات المتعددة المتناقضة تنطوي على تهديد بتصعيد عام».

واعتبر اولاند الذي لبلاده قوات خاصة تنشط في سورية بشكل غير شرعي إلى جانب «قوات سورية الديمقراطية» التي تضم كرداً وعرباً ضد داعش: أن «وقف إراقة الدماء ضرورة مطلقة».

ودعا أولاند روسيا إلى «عدم تجاهل» التقارير عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية وأن تدعم القرار الذي يمكن أن يؤدي بعد ذلك إلى استئناف محادثات السلام.

وأضاف: «النظام وداعموه الأجانب ما زالوا يعتقدون اليوم في حل عسكري رغم أن الحل سيكون فقط سياسياً».

وأشار إلى أنه سيثير الأمر مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عندما يلتقيان في قمة مجموعة العشرين الأسبوع المقبل وعندما يزور بوتين باريس في تشرين الأول.

يشار إلى أن مندوب سورية الدائم في مجلس الأمن الدولي بشار الجعفري، اتهم في ٢٤ من الشهر الجاري فرنسا بالهجوم الكيماوي على الغوطة في ٢٠١٣.

وقال الجعفري: إن الهدف من الهجوم كان منع فريق مفتشي الأمم المتحدة، بقيادة العالم السويدي آكي سليستريم، من الوصول إلى حلب، حيث استخدم مسلحو الجماعات الإرهابية الأسلحة الكيماوية في (آذار) من العام نفسه، حسب ما نقلت صحيفة «إندبندنت» البريطانية.

وأضاف الجعفري: إن «استخدام الأسلحة الكيميائية في محيط دمشق، كان لمنع زيارة آكي سليستريم من زيارة حلب، لأن فرنسا كانت تعلم من استخدم الأسلحة الكيميائية هناك، أنهم كانوا يريدون منع المفتشين من الوصول إلى حلب بكل الوسائل، لذلك وبمشاركة المخابرات الفرنسية، نُظم هذا الهجوم».

«الديمقراطي» يتعهد بمقاومة أي هجوم تركي على مناطقه

تعهد «الاتحاد الديمقراطي» بمقاومة أي هجوم تركي على المناطق الواقعة تحت سيطرته. وقال الرئيس المشارك للحزب صالح مسلم: «عناصرنا لن يسمحوا بدخول الجيش التركي إلى المناطق الواقعة تحت سيطرتهم».

واجتمعت الهيئة التنظيمية لـ«النظام الفيدرالي الديمقراطي لروج آفا» وهو (الاسم الذي تطلقه الدعاية الكردية المتعصبة على مناطق شرق سورية) أمس، من أجل تحديد موعد اجتماع المجلس التأسيسي لـ«النظام الفيدرالي».

وصرحت عضو المجلس التأسيسي فوزة يوسف «ربما لم نكن مشاركين في تدبير اللعبة (التي أسفرت عن التدخل التركي)، لكننا نعلم جيداً كيف نفشلها». واعتبرت أن «تحرير منبج (من الديمقراطية) غيّر التوازنات السياسية في المنطقة. دحر داعش في منبج كان ضربة بالنسبة لتركيا وإيران و..«النظام السوري»؟! والعديد من القوى الأخرى».

«الكيميائي» منطلق لضغوط غربية على مجلس الأمن أملاً بعمل عسكري في سورية

وكالات

عقد أمس مجلس الأمن الدولي، اجتماعاً مغلقاً لبحث استخدام السلاح الكيميائي في سورية، وسط «ضغوط» غربية وخاصة فرنسية لاستخدام نتائج التقرير ذريعة لشن عملية عسكرية على سورية.

وكان المجلس تبنى في السابع من آب العام الماضي مشروع قرار حول «إنشاء آلية مشتركة للتحقيق» في استخدام كل المواد الكيميائية السامة، مثل الكلور كسلاح في سورية، وقرر مشاركة الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيمائية في الآلية المشتركة «لمدة سنة واحدة مع إمكانية التمديد إذا لزم الأمر»، والتي قامت بإعداد تقرير قدمته الخميس الماضي للمجلس زعم «أن القوات الحكومية السورية مسؤولة عن هجومين كيميائيين وقعا في ريف إدلب في نيسان ٢٠١٤، وآذار ٢٠١٥، وبأن تنظيم داعش الإرهابي متورط باستخدام السلاح الكيميائي في ريف حلب يوم ٢١ آب عام ٢٠١٥».

ووفق ما نقل الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم» عن وكالة «تاس» الروسية فإن المجلس سيركز على مناقشة تقرير اللجنة المشتركة بعد دعوات أميركية وبريطانية وفرنسية للمجلس «إلى اتخاذ إجراءات حيال المسؤولين عن الهجمات الكيميائية» في سورية.

ولم يخف وزير الخارجية الفرنسي جان مارك إيرولت أول من أمس أن بلاده تضغط من أجل إقناع أعضاء مجلس الأمن لإدانة الحكومة السورية بعد صدور التقرير، على حين أعرب مندوب روسيا الدائم لدى منظمة الأمم المتحدة فيتالي تشوركين أمس، عن استعداده لبحث خطوات مجلس الأمن المحتملة في هذا الشأن مع المندوبة الأميركية لدى المنظمة سامنثا باور، داعيا إلى عدم الاستعجال في القيام بالاستنتاجات، وأكد الدبلوماسي الروسي أن لدى أعضاء مجلس الأمن «مصالح مشتركة» تتلخص في منع استخدام الأسلحة الكيميائية حتى في ظروف الحرب. وبعد الحديث الفرنسي والدعوات الغربية أكدت مستشارة رئيس معهد روسيا للأبحاث الإستراتيجية الخبيرة يلينا سوبونينا، أنها لا تستبعد أن يكون الهدف من مطالبة الولايات المتحدة بمحاسبة الحكومة السورية على «شن هجمتين باستخدام مواد كيماوية»، توفير الذريعة لبدء حملة عسكرية في سورية تهدف إلى «إسقاط رئيس الجمهورية السورية بشار الأسد».

أما منظمة «هيومن رايتس ووتش» فطالبت مجلس الأمن بفرض عقوبات «فورية على النظام السوري لشنه هجمات بالأسلحة الكيمائية، وإحالة الأمر إلى محكمة الجنايات الدولية، استناداً إلى تقرير الأمم المتحدة الصادر قبل أيام، والذي ثبت فيه استخدام النظام وتنظيم داعش للسلاح الكيماوي».

من جهته أكد مدير شؤون الأمم المتحدة في المنظمة، لويس شاربونو، أنه ليس لدى روسيا والصين «أي مسوغ للاستمرار في عرقلة محاولات مجلس الأمن فرض عقوبات بما يخص سورية، وإحالة وضعها إلى المحكمة الجنائية»، مضيفاً إن مجلس الأمن سيفقد أهميته في حال لم يتخذ إجراءات قوية ضد استخدام الحكومة المثبت للسلاح الكيماوي» وطالب مجلس الأمن بتجديد تفويض لجنة التقصي لمواصلة تحقيقاتها في باقي الهجمات.

«الإدارة الذاتية»: نتطلع لإقامة نظام «فدرالي» ولا نسعى للانفصال

مايحدث في سورية تتحمل مسؤوليته أنقرة و«الائتلاف»

وكالات

اعتبر نائب رئيس «المجلس التنفيذي لما يسمى «الإدارة الذاتية» الكردية لمنطقة الجزيرة في شمال البلاد، حسين عزام، أن مشروع «النظام الفدرالي» الذي يتطلع له الأكراد لا يعني الاستقلال عن سورية ولكن ضمن «سورية ديمقراطية موحدة»، بينما كشفت شاميرام شمعون النائب الآخر لرئيس المجلس التنفيذي أنهم بصدد التحضير لمشروع «الفدرالية» بالوثائق التي يتم تجهيزها للإعلان عن ذلك.

وأشار عزام في مؤتمر صحفي عبر «واتس آب» نقله موقع «اليوم السابع» الإلكتروني المصري أمس، إلى أن هذا «النظام» معمول به في العديد من الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية.

وزعم أن الأكراد لا يعتمدون على أي قوى سواء أميركية أو غيرها، وأن انتصارات «وحدات حماية الشعب» ذات الأغلبية الكردية، دفعت الجانب الأميركي وعدداً من الدول لمساعدتهم في حربهم ضد الإرهاب، على حد قوله.

من جهة ثانية قال عزام: «إن الجيش التركي مدعوماً بالدبابات والطائرات تدعمه ميليشيات متطرفة يقوم بارتكاب مجازر بشعة في مناطق «الإدارة الذاتية» التي تسيطر عليها «قوات سورية الديمقراطية» خاصة في مناطق عفرين.

بدورها اعتبرت شمعون في مؤتمر صحفي على «واتس آب»، أمس: أن «الإدارة الذاتية» في شمال سورية موجودة منذ أكثر من ٣ سنوات ولها مؤسسات في المناطق والمدن ولها قاعدة شعبية، كاشفة أنهم بصدد التحضير لمشروع «الفدرالية» بالوثائق التي يتم تجهيزها لإعلان «الفدرالية».

ورأت أن رئيس إقليم كردستان العراق مسعود بارزاني حليف للأتراك ولديه مصالح يريد أن يحققها عبر القضاء على «المشروع» الكردي شمال سورية.

من جهة أخرى قالت شمعون: إنه «لا يوجد فرق بين داعش وعناصر ميليشيا الجيش الحر، لأن كلاً منهما يتبادلون الأدوار في تسليم وتسلم الأراضي شمال سورية»، محملة أنقرة و«الائتلاف» المعارض المقيم في اسطنبول مسؤولية ما يحدث في الأراضي السورية من مجازر بحق المدنيين.

ورأت، أن تركيا تضرب الشعب السوري من الخلف وتتوغل في الأراضي السورية لقصف المدنيين وارتكاب المجازر، معتبرة أن ما تقوم به أنقرة هو ضرب لـ«مشروع الديمقراطية»، وأن «وحدات الحماية» منذ تشكيلها وغيرها من القوى هدفها حماية المدنيين وتوفير الأمان والاستقرار للمواطنين، حسب قولها.

واعتبرت أن محاربة داعش هي ذريعة تركيا ودول غربية للتدخل في سورية، وأنه حال استهداف الجيش التركي للمناطق التي تسيطر عليها «وحدات الحماية» ستقوم الأخيرة بحماية مناطقها الحدودية وسترد بشكل مناسب.

ورأت شمعون أن هناك «تحالفاً» بين تركيا وإيران والحكومة السورية يعمل في مناطق شمال سورية، مشيرة إلى أن موقف الحكومة السورية متناقض حيال عملية توغل الجيش التركي في الشمال السوري واحتلاله لمناطق فيه.

حسين عزام

شاميرام شمعون

فنزويلا «تطرد» فريقاً لقناة الجزيرة القطرية

أعلنت نقابة الصحفيين الفنزويليين مساء الإثنين أن السلطات الفنزويلية أصدرت قراراً بطرد فريق تابع لقناة الجزيرة القطرية وصل إلى كراكاس لتغطية «تظاهرة يفترض أن تنظم الخميس بدعوة من المعارضة».

ونقلت وكالة الصحافة الفرنسية «أ ف ب» عن النقابة الوطنية للعاملين في الصحافة الفنزويلية قولها: «إن طاقم القناة القطرية المؤلف من ثلاثة أشخاص أوقف عند وصوله إلى مطار مايكيتيا الدولي بالقرب من كراكاس وصودرت أجهزتهم».

وكتبت النقابة على صفحتها في موقع تويتر: «علمنا أن فريق الجزيرة الذي أوقف في مايكيتيا سيتم إبعاده إلى كولومبيا وأن الفريق وصل من الأرجنتين لتغطية أحداث الأسبوع في فنزويلا».

يشار إلى أن قناة الجزيرة تقوم بالتحريض على الفوضى والتخريب والقتل في عدد من الدول بينها العراق وتونس ومصر وليبيا وإثارة الفتنة فيها كما أنها تقوم بالمهام الموكلة إليها من الولايات المتحدة الأميركية والكيان الإسرائيلي في التحريض على القتل والتخريب في سورية وهي تواصل سلوكها التآمري هذا حتى الآن من خلال عمليات التضليل وفبركة الأحداث في أسلوب يخالف معايير العمل الإعلامي وأخلاقيات المهنة ويتجاوز دورها كقناة فضائية إلى وكيل لتنفيذ المخططات الخارجية عبر تأليب الرأي العام وإشاعة الفوضى والخراب.

سانا – أ ف ب

قولاً واحداً

مؤشرات الميدان في حلب

صياح عزام

المعارك الأخيرة في حلب تكاد تختزل الحرب في سورية وعليها كما أصبح واضحاً، وهي الأعنف منذ اندلاع هذه الحرب... فبعد أن حقق الجيش السوري وحلفاؤه اختراقاً نوعياً على محاور الملاح والكاستيلو، وجدت المجموعات الإرهابية المسلحة نفسها في حالة حرجة جداً، ولاسيما بعد تحرير منطقة «بني زيد» أكثر المناطق تحصيناً وأهمية وعدائية، كما جنّ جنون أميركا وحلفائها وعملائها، ولاسيما في قطر والسعودية وتركيا، فجاء التصعيد العسكري، عبر زجّ آلاف الإرهابيين تحت اسم «فك الحصار» ومهاجمة نقاط الاختراق النوعية للجيش السوري.

كما ارتفعت أصوات شيوخ الفتنة مثل «القرضاوي» و«عبد الله المحيسني» وتم استذكار الإرهابي المجرم «إبراهيم اليوسف» مرتكب مجزرة مدرسة المدفعية عام ١٩٧٩ وهو الرمز الإخواني الذي غدر برفاقه في العام المذكور في حلب، من خلال تسمية «الغزوة» باسمه.

والسؤال هنا، ما الذي تبحث عنه واشنطن وحلفاؤها وعملاؤها؟ وإلى أين يريدون أن تنتهي الأمور؟ هل يريدون أن تنتصر أدواتهم وتأخذ حلب بضفتيها الشرقية والغربية؟ ثم ماذا؟ هل يريدون تقسيم سورية إلى عدة كيانات ضمن مشروع انفصالي تفكيكي، أم إن الأمر برمته تحضير لمناخ استمرار الحرب على سورية وقتل أبنائها واستنزاف مواردها سنين أخرى؟

إن ما يسمى المعارضة السورية الخارجية التي قبلت على نفسها أن تكون أدوات رخيصة بيد الخارج، عملت وما تزال على الاستقواء بالأجنبي لتدمير بلدها، مقابل الوصول إلى الحكم وكأنها لم تكتف بذلك، بل وقعت في فخ جديد تجسد في القبول علنياً بالتحالف مع تنظيم القاعدة، (أليس جبهة النصرة سابقاً وفتح الإسلام لاحقاً، هي فرع تنظيم القاعدة في سورية؟)، ومن ثم سارعت للترحيب بهذا التحول الكبير، عبر بيان صدر عما يسمى «الهيئة العليا للتفاوض»، الأمر الذي سيعرّي أكثر فأكثر هذه المعارضة وهيئتها التفاوضية، ويؤكد محاباتها الفكر الأصولي للإخوان المسلمين، كل ذلك بهدف الوصول إلى الحكم في سورية. والسؤال الآخر الذي يطرح نفسه، كيف يمكن للشعب السوري أن يقبل حتى بتقاسم السلطة مع ممثلي تنظيم القاعدة؟ بالأساس المعارضة السورية خاصة الخارجية منها، لا تمثل السوريين من قريب أو بعيد، لأن من اختارها دول معروفة (قطر والسعودية وتركيا)، وبالتالي فهي تمثل هذه الدول التي أوجدتها ومولتها ودعمتها سياسياً وإعلامياً.

إضافة إلى ذلك، ثمة من يعمل من بعيد (نسبياً) على إدامة المشهد الدامي في حلب لأطول فترة ممكنة، وهو إسرائيل التي ترى أن أمنها يكمن بإطالة أمد الحرب ليس في حلب فقط، بل في سورية بالكامل، وصولاً إلى تفكيك سورية وتقسيمها وتدمير جيشها ومؤسساتها. وعندما نتحدث عن العامل الإسرائيلي في الأزمة السورية، فإن هذا الأمر لا يعني فقط التدخل العسكري المباشر من تل أبيب بين الحين والآخر، عبر قصف بعض مواقع الجيش السوري، إسناداً للجماعات الإرهابية في الجبهة الجنوبية ورفعاً لمعنويات عناصرها فقط، بل يعني جماعات الضغط التي تدين لها بالولاء والقادرة على تشكيل أو صنع قرار السياسة الخارجية لدول كبرى أو على الأقل التأثير في هذا القرار من الولايات المتحدة إلى العواصم الأوروبية وغيرها.

من خلال ما تقدم، يمكن القول أو الاستنتاج بأن أول المستفيدين من معركة حلب، هي جبهة النصرة الإرهابية التي صار اسمها (جبهة فتح الشام)، والتي لعبت الدور الأساسي في الهجمات الإرهابية المتتالية على محور الراموسة- الكليات، مدعومة بالجيش الإسلامي التركستاني الذي وفّر أعداداً كبيرة من الانتحاريين ومن كتائب جهادية حملت على أكتفاها زخم الهجمات المستميتة على نقاط وخطوط الجيش السوري. ومن الآن فصاعداً، ستصبح جبهة النصرة المنافس الأول لداعش، ليس على اجتذاب الجهاديين والانتحاريين فحسب، بل على قيادة ما يسمى الجهاد العلني في المنطقة، وستتبوأ النصرة مركز القيادة لما يسمى المعارضات السورية بعد تغيير اسمها.

والشيء الآخر، هو أن الأنظمة الإقليمية والدولية التي كانت وراء التصعيد الأخير في حلب قد تعمد بعد فشلها في تحقيق نصر حاسم في حلب لأدواتها على الرغم من الضخ الشديد للمسلحين والسلاح المتطور- إلى فتح جبهة الجنوب التي بدأ الحديث عنها منذ فترة ليست بعيدة، حيث تشير المعطيات الميدانية في درعا إلى قيام جبهة النصرة وفصائل إرهابية أخرى بالتحضير لهجمات على تشكيلات عسكرية سورية في المنطقة الجنوبية، وعلى بلدات سعسع وحضر، إلا أن الجيش العربي السوري سيكون لهم بالمرصاد وسيلقنهم درساً قاسياً.

الصين تجدد تأكيد حرصها على استقرار سورية ودعمها للمفاوضات

الوطن - وكالات

جددت الصين تأكيد حرصها على استقرار سورية، ودعمها لمفاوضات جنيف الرامية إلى إيجاد حل سياسي للازمة التي تمر بها البلاد منذ أكثر من خمس سنوات على أن يرافق العملية السياسية «جهود حثيثة لمكافحة الإرهاب».

والتقى وفد صيني يضم، المبعوث الخاص إلى سورية شي شياو يان، ومسؤولين في وزارة الخارجية، المنسق العام لـ«الهيئة العليا للمفاوضات» المعارضة، رياض حجاب، في العاصمة القطرية الدوحة اليوم، أمس.

ونقلت مواقع الكترونية معارضة أن شياو يان أبدى «حرصه على التواصل مع الهيئة وحرص بلاده على استقرار سورية»، مؤكداً «دعم بكين للمفاوضات (محادثات جنيف السورية) وإنهاء الحصار وإطلاق سراح المعتقلين، من خلال بذل جهود أكبر في تقديم المساعدات الإنسانية، على أن يرافق العملية السياسية جهود حثيثة لمكافحة الإرهاب». ومن جانبه وبحسب المواقع اعتبر حجاب أن المفاوضات مع أن «بدء جولة جديدة من المفاوضات بحاجة لجدول واضح للانتقال السياسي، ولتطبيق القرارات الأممية وإدخال المساعدات الإنسانية وإطلاق المعتقلين وتسهيل عودة المهجرين».

وادعى حجاب أن «النظام لم يلتزم بما سبق من قرارات».

وأطلع حجاب المبعوث الصيني على موقف الهيئة من «وحدة الأراضي السورية والنسيج المجتمعي والحل السياسي، إضافة إلى الحكم التعددي والحفاظ على مؤسسات الدولة»، مجدداً القول: إن «(الرئيس) بشار الأسد وكل من ارتكب جرائم لا دور لهم في المرحلة الانتقالية»، وأشار إلى أن الهيئة «التزمت بالحل السياسي وفق جنيف وقرارات مجلس الأمن وخاصة القرارين ٢١١٨ و٢٢٥٤».

وجرت الجولة الأخيرة للمفاوضات السورية في جنيف، في نيسان الماضي، وعلق وفد «معارضة الرياض» مشاركته فيها بذريعة عدم التزام «النظام السوري» بالقرارات الدولية.

المبعوث الصيني شي شياو يان